

الخمر في الولايات المتحدة

بين الإقرار والإلغاء

في سنة ١٩١٧ منعت الخمر صناعة وتجارة وتناولاً في الولايات المتحدة الأمريكية
ومر مشروع الإلغاء في البرلمان بأكثرية عظيمة ، فان الموافقين على المشروع في مجلس
النواب كانوا ٢٨٢ صوتاً ضد ١٢٨ ، وكان الموافقون في مجلس الشيوخ ٤٧ ضد ٨

وبقي قانون الإلغاء نافذاً إلى سنة ١٩٣٣ حين ألغى وأعيد شرب الخمر ، ويحسن
بنا أن ننظر في تاريخ هذه الحركة وأثرها في الولايات المتحدة مع بحث الأسباب التي جعلت
الأمريكيين يعودون إلى الترخيص بعد الإلغاء .

ترجع حركة إلغاء الخمر في الولايات المتحدة إلى ما قبل مائة سنة ، والكنيسة هي
صاحبة الفصل الأول في هذه الدعوة لأن قسيسها كانوا أكبر الدعاة إلى المنع ، ففي
سنة ١٨٣٧ ألقت لجنة في برلمان ولاية ماين بحث موضوع المشروبات الروحية وأوصت
في تقريرها بضرورة منع الخمر . وفي سنة ١٨٤٦ سن قانون في هذه الولاية لمنع المشروبات التي
يكثر فيها الكحول وأجيز تناول المشروبات الخفيفة ، وهذا هو أول قانون لإلغاء الخمر
في الولايات المتحدة . ولكن التمييز بين المشروبات الخفيفة والمشروبات الثقيلة جعل تنفيذ
هذا القانون سيئاً . ولذلك قدم مشروع جديد لمنع التام في برلمان ولاية ماين فوافق عليه
البرلمان في يومين ومنعت الخمر كافة من هذه الولاية .

وأخذت الحركة من ذلك الوقت تتفشى في الولايات الأخرى حتى أنه بين سنتي ١٨٥١
و ١٨٥٥ تم الإلغاء في ١٣ ولاية من ٣١ هي مجموع للولايات المتحدة في ذلك الوقت . وكل
ولاية من هذه الجمهورية أو الاتحادية الكبرى مستقلة لها مجالسها التشريعية وتستطيع أن تسن
قوانينها الداخلية . وتألف حزب سنة ١٨٦٩ لإلغاء الخمر كان له أعضاء في جميع الولايات ،
وكان الإلغاء والإبقاء من موضوعات الانتخابات للرئاسة وللبرلمان من ذلك الوقت إلى أن كانت
سنة ١٨٩٣ حين تألفت "عصبة مكافحة الخانة" وإلى هذه العصبة التي نمت وقويت وكثر
أعضاؤها يعزى الإلغاء العام الذي تم في سنة ١٩١٧

وكان دعاة الإلغاء يتألفون من قسيس الكنائس البروتستانتية ومن أصحاب المصانع ومن
أساتذة الجامعات ، أما دعاة الإبقاء فكانوا يتألفون من بعض قسيس الكنائس الكاثوليكية
ومن الجرائد التي أفسدت رشوة شركات الخمر .

وفي السنة الأولى لقانون الإلغاء كان التنفيذ تاما تقريبا ، وصعد على أحكام التنفيذ أن الحرب الكبرى كانت قائمة فكان معظم الشباب محندين أو تحت التمرين أو في المصانع الحربية ولم يكن ثم مجال للتسامح في التنفيذ. وكنت "لائمة جين أوامر وهي مصلحة اجتماعية عن الأثر الحسن الذي أحدثه هذا القانون في السنة الأولى في مدينة كاشيكاجو فقالت :

" كما نرى هنا حول هول هاوس العربات وهي تلقى شحنتها من زجاجات الوسكي واليرة ، وكانت الفاقة والشقاء يفجمان النفس ، ولكن كل هذا قد تغير وكأننا قد انتقلنا إلى عالم آخر ، فإن فقراءنا يستبدلون الآن بمنازلهم المهذمة منازل أخرى حسنة ، وقد ارتفع مستوى الحياة كله ، ونقصت المشروبات وكذلك نقص مجهودنا في اصلاح العائلات التي حطمتها الخمر ، ولا نكاد نجد بيوتا قبيحة أو طائلات مهملات كنتك التي كنا نعالجها أيام بيع الخمر ، واني لأكره أن أرى عودة الخمر مهما يكن الثمن " .

ولكن الأيدي التي كانت تشرف على تنفيذ القانون تراخت ، وكثرت الصالونات ومصانع الخمر الخفية كما كثر التهريب من مكسيكا وكندا بل ومن الأقطار النائية ، واستطاع كل هؤلاء أن يصطنعوا بالرشوة عددا كبيرا من الشرطة التي كان رجالها يتغفلون عن التهريب ، ومع كل ذلك نجد أن "انجليين بوث" زعيمة أوقائدة جيش الخلاص تقول في سنة ١٩٣١ أي بعد من هذا القانون بنحو ١٤ سنة إن عدد السكارى الذين كان يسقطهم جنود "جيش الخلاص" قبل الإلغاء كان يتراوح بين ١٢٠٠ و ١٣٠٠ كل يوم ، في حين أن في تلك السنة (١٩٣١) حتى مع التهريب والبيع الخفي قد نزل عدد السكارى إلى ٤٠٠ كل يوم .

وكان من أثر الإلغاء أن زاد انتاج العمال في المصانع لأن الخمر الذي كان ينشأ في الصباح من السكر السابق قد زال ، كما أن التأخر عن العمل أو الانقطاع قد زال كلاهما أيضا ، وزاد المدخر في صناديق الادخار بالبريد والبنوك .

ولكن سعى دعاة الخمر - وهم في الأغلب من صانعيها والمتجرين بها - لم يقطع هذا الإلغاء ، وكانوا ينعون على الحكومة الفساد الذي تفشى في لأمة بالإقبال على الحذات السرية ومافيا من غوايات مخنفة ، وحدث في سنة ١٩٣٠ أن رفعت الحكومة المركزية (حكومة واشنطن) دعوى ضد اثنين أحدهما باع خمرًا والآخر اشتراها ، وطلبت الحكومة معاقبة الاثنين باعتبارهما شركاء في جريمة واحدة ، وأخذت هذه القضية تنقل حتى وصلت إلى المحكمة العليا التي حكمت بأن المشتري غير مسئول وإن العقوبة يجب أن تنحصر في البائع ، وكان هذا الحكم صدمة كبيرة لدعاة الإلغاء لأن "جر" الجمهور على شراء الخمر المهربة .

وفي سنة ١٩٣٢ دعا الديمقراطيون الى إعادة الخمر وكسبوا الانتخابات على هذا الأساس .
وفي ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وافق ثلاثة أرباع الولايات على إعادة الخمر أى إلغاء قانون الإلغاء
فأصبح بيع الخمر مباحا .

ولكن الحركة الداعية الى منع الخمر لم تمت ، بل هى الآن فى ازدياد ونمو ، وأعظم دعائها
الآن كما كانوا قبل عشرين أو خمسين سنة من القسيسين والصناعيين ، كما يدل على ذلك
كتاب أنرج سنة ١٩٣٣ بعنوان "نحو ضبط الخمر" ألفه القسيس فوزديك والصناعى روكفيلر
(ابن الثرى المليونى روكفيلر) والصحفى سكوت .

وهؤلاء الثلاثة يدعون إلى تحديد الخمر ومنع بيع المشروبات الثقيلة مثل الوisky
أو الكونياك والترخيص ببيع الخمر الخفيفة مثل النبيذ أو البيرة .

ومن المزايم التى كان يزعمها دعاة الخمر أيام الإلغاء أن العريضة كثرت بالإلغاء ، ولكن
هذه المزايم تنقضها الإحصاءات الجديدة بعد العودة الى الخمر ، فقد زادت حوادث السكر
التي أدت سنة ١٩٣٦ الى "مخالفات" مسجلة تزيد ١٠٢,٦ فى المئة على ما كانت عليه سنة ١٩٣٢
وتبلغ الوفيات من التسمم الكئولى نحو ١٠٠,٠٠٠ كل عام ، وكانت حوادث القتل بالاتوميل
التي ثبت فيها سكر السواقين سنة ١٩٣٣ تبلغ ٢٣٩٤٣ حادثة فزادت الى ٣٥٥٦٢ حادثة
سنة ١٩٣٤ أى بزيادة ٥٥ فى المئة فى سنة واحدة .

والحركة القائمة الآن فى الولايات للعودة الى المنع قوية وهى تتجه نحو إلغاء الخمر الثقيلة
وزيادة الرقابة الحكومية على نحو الأسلوب المتبع فى أسوج حيث لا تباع للجماهير غير الخمر
المخففة التى تحتوى مقدارا صغيرا من الكئول ، والبائع فى الحانة هو موظف من موظفى
الحكومة وهو لا يعطى الخمر لمن يبدو عليه السكر كما أنه لا يبيع الزجاجات ، لا ببطاقات
شهرية حتى لا يمكن أحدا أن يشتري ما يشاء ويشرب فى البيت . وفى فنلندا نظام أكثر
تقييدا من هذا النظام وأقرب الى المنع التام .

واعتقادنا أن حركة الإلغاء فى الولايات المتحدة تنمو متواصلا . وأعظم ما يقويها
كثرة الحوادث من الاتوميلات التى يسوقها أصحابها وهم منشون أو سكارى .